التقييد بالحال والتقييد بالصفة في النحو العربي (بين قرينتي الملابسة والوصف)

د. أحمد بوصبيعات
جامعة الجلفة

الملخص

يتألف الكلام العربي من عمدتين لا غنى عنهما هما المسند إليه والمسند (المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل) وتصحبهما في التركيب في كثير من الأحيان كلمات أخرى يصطلح عليها بالمقيدات أو المخصصات يمثل كل منها بابا من الأبواب النحوية، وظيفتها تقييد المسند إليه أو المسند أو ما وقع في نطاقهما. ومن هذه المقيدات أو المخصصات المفاعيل والحال والتمييز والصفة والبدل... فكلما أضفنا عنصرا من هذه العناصر إلى التركيب زاد تقييدا، وكلما حذفنا أدى ذلك إلى الإطلاق. ومما يلاحظ على هذه الأبواب أنها تتداخل في كثير من الأحيان فيصعب التمييز بينها لما بينها من التشابه. وهنا يجب علينا البحث عن الفروق الدقيقة بينها سواء من حيث الشكل أو من حيث الوظيفة. ومن الأمثلة على ذلك ما يقع بين قرينتي الملابسة (وبابها الحال) والوصف (وبابه الصفة). وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل بعد الحديث عن كل باب على حدة.

Résumé:

La phrase arabe est de deux genres: nominale et verbale. La nominale commence par un nom (mobtadaa) et un complément du sens appelé (el khabar)

La verbale commence par un verbe et puis un sujet (et des fois par un complément). Ces deux phrases sont suivies dans leur syntaxe par des mots appelés (retrécifs) et chaqu'un de ces mots représente un grand chapitre grammatical à lui seul.

et la fonction de ces mots est de rétrécir le nom ou bien son complément. Et parmi ces rétrécisseurs l'adjectif et l'adverbe ….

L'jout d'un élément de ces retrécisseurs au syntaxe a joute avec lui le rétrécissement du sens et la supression donne au contraire l'élargissement du sens.

Ce qu'on peut observer sur ces éléments c'est la confusion entre eu, ce qui fait la difficulté d'en faire la différence.

1- قرينة الملابسة: قرينة معنوية وبابها الحال، وهو وصف نكرة فضلة، يؤتى به لبيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له، واقعا منه أو عليه نحو قولنا: ضربت زيدا قائما وجاءني زيد راكبا[1]. ومعنى ذلك أن صاحب الحال (الفاعل أو المفعول أو ما جرى مجراهما) يكون على هيئة مخصوصة حين ملابسة الفعل له أو حين وقوعه منه أو عليه. فملابسة الهيئات إذن –كما يقول تمام حسان – هي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها[2] ومن هذه الملابسة يتضح معنى التخصيص بالحال، لأن الحال في الحقيقة خبر وزيادة فائدة، وبدونها تبقى الجملة مطلقة من ناحية الهيئة التي عليها صاحب الحال لاحتماله هيئات عديدة. فقولنا: (جاء زيد) كلام مطلق يحتمل فيه أن يكون زيد على هيئات وأحوال مختلفة متعددة من المشي والركوب والضحك والبكاء وغيرها. فإذا ذكر أحد هذه الأحوال خصص ذلك الإطلاق الموجود في الجملة، فتقول مثلا: جاء زيد راكبا أو ماشيا. وفي هذا يقول الجرجاني في فصل (القول على فروق في الخبر) بعد أن ذكر أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة (عمدة) وإلى خب ليس بجزء من الجملة، لكنه زيادة في الإخبار:(والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكبا. وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبا لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته.

وأما في الخبر المطلق نحو: زيد منطلق وخرج عمرو فإنك مثبت للمعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن تتسبب بغيره إليه فاعرفه)[3]

والحال بعد هذا على ضربين، مؤكدة ومنتقلة. فأما المؤكدة فهي التي يكون معناها مستفادا مما قبلها، فهي لا تضيف معنى جديدا ولكنها تأتي لتوكيد ما قبلها وتقويته، سواء أكان المؤكَد هو المتعلق بالحال أم صاحبَ الحال أم مضمونَ الجملة[4]. فمما يؤكد فيه المتعلق قوله تعالى: (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا) النمل 19 وقوله تعالى:(وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)النساء 79 وقوله تعالى: (وَلَا تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)البقرة 60. ومما يؤكد فيه صاحب الحال قوله تعالى:(وَلَو شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) يونس99. ومما يؤكد مضمون الجملة قولك: (زيد أبوك عطوفا) و(أنت أخي محقا) لم تأت الحال هنا بمعنى جديد بل كان توكيدا لما قبله.

وأما المنتقلة فهي جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفعل أو المفعول أو بما يجري مجراهما كما يقول الرضي[5] وهي التي تؤسس معنى جديدا غير مستفاد مما قبلها كما في الحال المؤكدة. فإذا قلنا (جاء زيد راكبا) فإن الركوب ليس بصفة لازمة لزيد ثابتة له، ولو كانت كذلك لقلنا: جاء زيد الراكب، أي المعروف بالركوب. وإنما هو صفة له وقت مجيئه فقط، وربما كان على حال أخرى قبل مجيئه، وقد ينتقل إلى غيرها بعد ذلك. ومن هنا فقد قيدت الحال صاحبها وقت حدوث ذلك الفعل (المجيء). وصاحب الحال هذا يختلف باختلاف الوظائف النحوية التي يؤديها. فقد يكون فاعلا كما في المثال السابق، أو مفعولا به نحو قوله سبحانه تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) الإنسان03 أو نائب فاعل نحو قولك: تؤكل الفاكهة ناضجة. أو خبرا كما في قوله تعالى:(... وهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) هود 72. أو مجرورا بحرف إضافة نحو قولك: مررت بأخيك وهو يصلي. أو مبتدأ نحو قولك: أخوك عالما أفضل منه تاجرا. أو مفعولا معه نحو قولك: سرت والشاطئ ظليلا. أو مفعولا فيه نحو قولك: صمت الشهر كاملا. أو مفعولا مطلقا نحو قولك: نمت النوم عميقا. أو مفعولا لأجله نحو قولك: ساعدت المسكين حب الرحمة خالصا. وقد تأتي الحال كذلك من المضاف إليه بأحد شرطين:

– أن يكون المضاف مصدرا أو وصفا مضافين إلى فاعلهما أو نائب فاعلهما أو مفعولهما. فالمصدر المضاف إلى فاعله نحو: سرني قدومك سالما. والوصف المضاف إلى فاعله نحو: أنت حسن الفرس مسرجا. والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو: يعجبني تأديب الغلام حديثا. والوصف المضاف إلى مفعوله نحو: هذا رافع الراية عالية.

– أن تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف. وذلك إذا كان المضاف جزءا حقيقيا من المضاف إليه نحو قوله تعالى:(أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) الحجرات 12. أو كالجزء منه نحو قولك: تسرني طباع خالد راضيا. وعلى هذا قوله تعالى:(قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) البقرة 135. ففي هذا يمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيكون التقدير: بل نتبع إبراهيم حنيفا. وهذا حتى يمكن أن يكون الحال من الفاعل أو المفعول به أو ما جرى مجراهما [6]

شروط الحال: ويشترط في الحال:

1– أن تكون نكرة: لأنها في الأصل خبر ثان، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة[7]. فإذا قلنا: جاء زيد راكبا، فقد أخبرنا عن زيد بالمجيء وبالركوب وقت المجيء كذلك، كما أن الحال تجري مجرى الصفة للفعل (أي المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم يذكر) فجاء في المثال السابق يدل على (مجيء) وإذا قلنا (جاء راكبا) فقد دل هذا على مجيء موصوف بالركوب. فكما كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة وجب أن تكون نكرة[8]

2- أن يكون صاحبها معرفة: لأنها نكرة والإخبار عن النكرة غير جائز. ثم إن صاحب الحال إذا كان نكرة كان ذكر ما يميز هذه النكرة ويخصصها من بين أمثالها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها (الحال). لأن الشيء يبين أولا ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث[9].

ومع أن شرط الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة، فقد وردت الحال معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها وهي مؤولة بالنكرة. ومن ذلك قول لبيد:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

أي أرسلها معتركة. ومنه: قابلت الأمير وحدي، أي منفردا. وجاء القوم قضهم بقضيضهم، أي جميعا. وجاءوا الجماء الغفير، أي جامين غافرين. ورجع عوده على بدئه، أي: عائدا. وادخلوا الأول فالأول، أي مترتبين[10] وقد ورد صاحب الحال نكرة قياسا في الأحوال التالية[11]

- إذا تقدمت الحال وتأخر صاحبها، وذلك ليؤمن التباس الحال بالوصف، إذ الوصف لا يتقدم الموصوف. وإذا تأخر الحال نحو: جاءني رجل راكبا، التبس بالوصف حالة النصب نحو: رأيت رجلا راكبا. ومثال ذلك قولك: جاءني شاكيا رجل وعليه قول كثير عزة:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمٌ

- أن يكون صاحب الحال نكرة دالة على عموم، وذلك إذا سبقها نفي أو شبهه نحو: ما في القاعة أحد واقفا، قلما جاءني رجل راكبا. أو سبقها نهي أو استفهام نحو: لا يتكلم أحد ضاحكا، أجاءك أحد راكبا؟

- أن تكون النكرة مخصصة بالوصف نحو: مررت برجل ظريف قائما. أو بالإضافة نحو: نظرت إلى جارية رجل مختالة.

- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، وذلك نحو قوله تعالى: (أَوْ كَالذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا..)البقرة 259

3- أن تكون مشتقة: وذلك لأنها صفة في المعنى، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق. فإن وردت الحال جامدة تكلف النحاة تأويلها بالمشتق. وفي هذا يقول الرضي: (قال المصنف وهو الحق لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده، ولك ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق)[12] فالعبرة إذن ببيان صاحب الحال، مشتقة كانت الحال أم جامدة. ولعل هذا ما جعل بعض الدارسين المحدثين كمهدي المخزومي ينفي شرط الاشتقاق وكذا الانتقال عن الحال حين قال: (ولا يشترط في الحال أن تكون مشتقة ولا منتقلة...فقد تأتي مشتقة نحو: رأيت خالدا ضاحكا. وقد تأتي جامدة نحو: كر زيد أسدا وخرج خالد بغتة...)[13]

وما يؤدي وظيفة الحال في العربية إما مفرد كما في الأمثلة السابقة من نحو جاءني زيد راكبا وجاءني الزيدان راكبين. وإما جملة تكون فعلية، نحو قوله تعالى: (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) يوسف 16

ومنه قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

أو اسمية نحو قوله تعالى: (يَأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)النساء43 أو شرطية كما في قوله سبحانه وتعالى: (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ)الأعراف 176 وإما شبه جملة تكون ظرفا أو حرف إضافة مع مدخوله، والحال هنا كما يقول النحاة محذوفة تعلق بها الظرف أو حرف الإضافة ومدخوله. وذلك نحو: رأيت العصفور على الشجرة والقمر بين السحاب[14].

شروط الجملة الواقعة حالا: ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خبرية وغير مصدرة بعلامة استقبال، وأن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال[15].

– أن تكون خبرية: وذلك لأن المقصود من المجيء بالحال كما يقول الرضي تخصيص وقوع مضمون المتعلق بوقت وقوع مضمون الحال. وفي الجمل الإنشائية ليس المتكلم على يقين من حصول مضمونها، فكيف يخصص مضمون المتعلق بوقت حصول ذلك المضمون[16]. ثم إن الحال في المعنى خبر ثان وزيادة في الفائدة، فالجمل التي تؤدي وظيفة الحال إذن ينبغي أن تكون خبرية حتى يتمكن السامع من إدراك هذه الفائدة وهذاالخبر.

– أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال: ولعل مدلول كلمة "حال" هو ما دعا إلى اشتراطهم عدم تصدر الجملة الحالية بعلامة استقبال كاسين وسوف ولن ونحو ذلك. وفي هذا يقول ابن يعيش: (فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال، لأنه لا يدل على الحال، لا تقول: جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك)[17]

– أن تشتمل على رابط: وذلك لتعليق الجملة الثانية بالأولى. لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالا فلابد فيها مما يربطها ويعلقها بما قبلها لئلا يتوهم أنها مستأنفة[18]

وهذا الرابط إما أن يكون الضمير العائد إلى صاحب الحال نحو قوله تعالى:(وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) يوسف16، وإما أن يكون الضمير والواو كما في قوله تعالى:(أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ) البقرة 243 وقوله تعالى:(أَوْ كَالذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) البقرة 259

وبالنسبة لهذه الواو فإن الجمل الواقعة حالا ليست سواء في تطلبها لها. فبعضها يقتضي وجود هذه الواو مع الضمير، وبعضها يمتنع فيه وجودها ويبقى معنى الملابسة مفهوما من خلال مضمون الجملة الحالية كونه قيدا للمتعلق قبله. ويكون هذا المضمون المقيد قرينة معنوية على إفادة معنى الحال[19] ومن هذا قوله سبحانه وتعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ..) النساء 90. فالجملة (حصرت صدورهم) هي الحال، وقد تجردت من الواو وبقي الرابط فيها الضمير العائد إلى صاحب الحال الذي اشتملت عليه. وقد قدم الجرجاني تحليلا دقيقا لهذه المسألة (تطلب الواو وامتناعه) مبرزا فيه العلة من وجود الواو تارة وغيابها تارة أخرى، مبينا أن الواو لم تظهر ليس فقط لوجود رابط آخر هو الضمير. وفي ذلك يقول: (...وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو، فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو فذلك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمه إلى الفعل الأول في الإثبات. تفسير هذا أنك إذا قلت: جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعا. في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة ... وإذا قلت: جاءني وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيدا وسيفه على كتفه. كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ثم استأنفت خبرا، وابتدأت إثباتا ثانيا لسعي بين يديه ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بالواو)[20]

ويجعل الجرجاني نظير هذه الواو الفاء في جواب الشرط، في أنها تربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها مع سابقتها. فما احتاج إلى الواو في الجمل الحالية كان بمنزلة الجزاء الذي يحتاج الفاء لربطه بشرطه. وما يستغني عن الواو كان بمنزلة الجزاء الذي يستغني عن الفاء[21]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن النحاة قد جعلوا من هذه الواو – واو الحال – الواو في مثل: (آتيك والسماء تمطر) فهم يسمون هذه الواو واو الحال رغم أن ما بعدها ليس ملابسا لما قبلها، والمتعلق قبل هذه الواو ليس معه ذو حال

(صاحب). ولعل هذا ما جعل سيبويه يسميها واو الابتداء لا واو الحال، ويفسرها بـ" إذ" المفيدة للاقتران الزمني. ومن هنا رأى بعضهم تسمية مثل هذه الواو واو الاقتران الزمني[22]

تعلق الحال: يذكر النحاة أن الحال كالظرف لابد لها من متعلق تتعلق به وتقيده. ولابد من ذكره في التحليل، أي لابد من ذكر ما تتعلق به الحال أثناء التحليل الوظيفي كالظرف تماما وبدون ذلك يبقى التحليل ناقصا، بل لا فائدة من ذكر الحال وكذا الظرف إذا لم يذكر ما تعلقت به وقيدته. وما يتعلق به الحال قد يكون فعلا، وقد يكون ما يشبه الفعل، وقد يكون ما فيه معنى الفعل[23]. فالفعل نحو قولك: جاء زيد راكبا. وما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة... نحو: عمرو ضارب زيدا قائما، وزيد مضروب قائما... وما فيه معنى الفعل هو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف، لأن فيه معنى الاستقرار نحو: عندك عمرو جالسا، والجار والمجرور لأنه متعلق بحدث محذوف نحو: زيد في الدار قائما، والتنبيه نحو: ها زيد منطلقا، أي انظر إليه منطلقا وانتبه له كذلك. والإشارة نحو: ذا زيد مقبلا، أي أشير إليه مقبلا، والنداء نحو: يا ربنا منعما، وكذا التشبيه ومعنى التشبيه من دون لفظه والمنسوب واسم الفعل...[24]

هذا وقد يحذف متعلق الحال إذا كان في السياق ما يدل عليه، كتقدم ذكره في المقال نحو قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) البقرة 239 ف (رجالا)حال حذف متعلقها لأنه مفهوم من السياق وتقديره: (فصلوا رجالا أو ركبانا) لأن قبل هذه الآية (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)البقرة 238. ونحو قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ)القيامة 3، 4. أي: نجمعها قادرين[25] وقد تقدم عليها: (ألن نجمع عظامه). وقد يحذف كذلك عند وقوع الحال في جواب كيف نحو قولنا: (راكبا) في جواب من سأل: كيف جاء زيد؟ لتقدم ذكر الفعل في صيغة السؤال. وكذا نحو قولك: (راشدا مهديا) لمن تراه متهيئا للسفر. وقولك: (هنيئا مريئا) لمن شرب أمامك... وكل ذلك حذف فيه متعلق الحال استغناء عنه بالمقام أو الظروف والملابسات المحيطة بالمتكلم والمخاطب[26]

وكما يستغنى عن المتعلق لوجود ما يدل عليه، يستغنى كذلك عن الحال نفسها. وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى: (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) الرعد 23، 24. أي (قائلين) ومثله[27] قوله تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) البقرة 127 ونحو قوله تعالى: (وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا) الأعراف 58 المعنى في ذلك (البلد الطيب يخرج نباته وافيا حسنا) حذفت منه الحال لفهم المعنى ودلالة (البلد الطيب) في مقابل (الذي خبث لا يخرج إلا نكدا)[28]

2- قرينة الوصف: قرينة معنوية وبابها النعت الذي يخصص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه[29] ويقال له أيضا الصفة. وقد استعمل النحاة المصطلحين معا، غير أن النعت كان أغلب وأكثر في الاستعمال[30] وقد ذهب بعض النحاة إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير... والصفة تكون بالأفعال كضارب وخارج... وعلى هذا يقال صفات الله تعالى ولا يقال نعوت الله[31].والنعت –كما يقول ابن جني في حده– لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصا ممن له مثل اسمه، بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه. ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعا إلى معنى فعل[32] وأشهر ما يكون له النعت تخصيص النكرات وإزالة اشتراك عارض في المعارف[33] (وهو ما يسميه بعض النحاة بالتوضيح). ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك العارض في في النكرات. ف (رجل) في مثل (مررت برجل عاقل) كان يحتمل جميع الرجال، فلما وصف بـ (عاقل) صار لا يقع إلا على من هذه صفته. ومعنى التوضيح إزالة الاشتراك العارض في المعارف نحو قولنا: جاءني زيد العاقلُ، ورأيت زيدا العاقلَ، ومررت بزيد العاقلِ. فالصفة هنا فصلت زيدا العاقل من آخر ليس بعاقل. لأن الأصل في الأعلام كزيد أن يكون

كل اسم بإزاء مسماه. إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها فحصل اشتراك عارض من غير قصد من الواضع. ومنه قيل إن الصفة للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف[34]

والقول بالتخصيص في النكرات وبالتوضيح في المعارف مجرد اصطلاح عند النحاة لأنهم قد يعممون في غرض الوصف ووظيفته، فيذكرون أن الغرض من النعت الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للمنعوت تعرَّى منها مشاركه في الاسم. فالصفة في عمومها كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ[35] وفي هذا المعنى يقول ابن جني: (... وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء)[36]

وعلى ذكر أغراض الوصف نشير هنا إلى أن النحاة يذكرون للصفة أغراضا أخرى غير التخصيص والتوضيح. يقول عبد القاهر الجرجاني: (... وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح، ولكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم: أمس الدابر، وكقوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) الحاقة 13 وصفة يراد بها المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده...)[37]

هذا ويذكر النحاة أن الصفة أو الوصف لا يكون إلا من فعل أو راجعا إلى معنى فعل[38] أي أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق كاسم الفاعل نحو ضارب ومكرم، واسم المفعول نحو مضروب ومكرم، والصفة المشبهة نحو حسن وشديد... وقد وصفوا بأشياء جامدة غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق ومن ذلك:

– المصدر: ويوصف به مفردا ومضافا. فالمفرد نحو قولهم: رجل عدل وفضل، أي عادل وفاضل. والمضاف نحو: مررت برجل حسبك من رجل، وشرعك من رجل...

– أسماء الإشارة من نحو قولك: أكرم عليا هذا. أي المشار إليه.

– (ذو) و(ذات) التي بمعنى صاحب وصاحبة نحو قولك: رجل ذو علم، وامرأة ذات فضل. أي صاحب علم وصاحبة فضل.

– ما دل على عدد المنعوت نحو: جاءني رجال أربعة. أي معدودون بهذا العدد.

– الاسم الذي لحقته ياء النسبة نحو: رجل تميمي. أي منسوب أو معزو إلى تميم.

– ما دل على تشبيه نحو: رأيت رجلا أسدا، ومررت برجل أسد. أي برجل شجاع (وهذا ضعيف عند سيبويه لأن الأسد اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر كما يقول)

– كلمتا (كل، أي) الدالتان على استكمال الموصوف للصفة نحو قولك: أنت الرجل كل الرجل. أي الكامل في الرجولة. ونحو: جاءني رجل أي رجل...

– كلمة (ما) النكرة التي يراد بها الإبهام نحو: أكرم رجلا ما. أي رجلا مطلقا غير مقيد بصفة معينة. وقد يراد بها كذلك التهويل، ومنه المثل: لأمر ما جدع قصير أنفه.

وفي كل ذلك يؤتى بالنعت كما ذكر للتفرقة بين المشتركين في الاسم. وهذا لا يعني أنه يبين بعض أحوال الاسم فقط، بل يبين كذلك أحوال ما يتعلق به نحو: جاء الرجل المجتهد ابنه[39] فالرجل هنا قد تخصص وتميز من رجل آخر ليس بهذه الصفة، وذلك بشيء من متعلقاته (أي بينه وبينه نسب لأن الضمير في ابنه يعود إلى الرجل الموصوف). ومن هنا فرق النحاة بين النعت الحقيقي والنعت السببي. فالأول هو ما يبين صفة من صفات متبوعه نحو: جاء خالد الأديب. والثاني ما يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به[40] كما في: جاء الرجل المجتهد ابنه.

ويشترط في النعت الحقيقي أن يتبع منعوته في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث. لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق المنعوت يلحق النعت[41] أما النعت السببي فإنه يتبع منعوته

في أمرين فقط، في الإعراب وفي التعريف والتنكير، ويراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده[42] ويرى مهدي المخزومي أن هذا النوع – أي النعت السببي– ليس من التوابع في شيء، وما حقه أن يذكر كتابع هو ما يسميه النحاة بالنعت الحقيقي فقط، لأنه الذي يتبع منعوته حقيقة في كل شيء. أما النعت السببي فإنه يدرج تحت أسلوب (الإتباع للمجاورة)، ومنه قولهم: جحر ضب خربٍ وذلك لأن الاتفاق في الإعراب بين النعت والمنعوت لم يقم على أساس من كونه نعتا لما قبله، لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات[43]

بعد هذا الحديث عن قرينتي الملابسة المتمثلة في الحال والوصف المتمثلة في النعت نأتي إلى الحديث عن بعض الفروق التي تميز البابين. لأن مسألة الفرق بين الحال والصفة تطرح كثيرا لما بينهما من التشابه الكبير خاصة من حيث إن كل واحد منهما يؤتى به لبيان هيئة ما قبله. فإذا قلت: رأيت رجلا راكبا، فإن الأمر يلتبس بين أن يكون (راكبا) صفة لـ (رجلا) أو حالا منه. ولم تغن العلامة الإعرابية هنا شيئا في الفصل بينهما وإن كانت تفيد في غير هذا الموضع، أي في حالتي الرفع والخفض. ومن هنا أشار النحاة إلى بعض الفروق المختلفة في مناسبات متعددة بين البابين، نذكر أهمها مجملة في النقاط التالية:

– أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه[44] وذلك أنك إذا قلت: مررت بزيد، وخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد منهم زيد، قلت: مررت بزيد العاقل أو الطويل أو الكريم، لتفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به. والمعنى في ذلك:مررت بزيد المعروف بالعقل أو الطول أو الكرم[45] في حين أنك لو قلت: جاءني زيد ماشيا أو راكبا، لم ترد أنه معروف بالمشي أو الركوب، ولكن أخبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال[46] فأضفت خبرا إلى خبر. وفي ذلك يقول الجرجاني: (وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال... ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبا لزيد ؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب)[47] فالإخبار بالمجيء إذن كان على سبيل اللزوم، لأن الجملة به انعقدت (الإسناد)، وكان الإخبار بالركوب على سبيل الزيادة لأنه زيادة يمكن الاستغناء عنها[48]

– أن الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة[49] وفي ذلك يقول السهيلي: (... ومما يبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته، أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده... لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت ، وإنما هي صفة الاسم في حين وجود الفعل)[50] فأنت إذا قلت: مررت بزيد الطويل، فزيد كان طويلا قبل أن تمر به ويبقى طويلا بعد مرورك ولا يتغير. في حين أنك لو قلت مثلا: جاء زيد راكبا، فإن الركوب ليس بصفة لازمة لزيد ثابتة له، وإنما هو صفة له وقت مجيئه فقط، وربما كان على حال أخرى قبل المجيء، وقد ينتقل إلى غيرها بعد ذلك. ومن هنا قال الرضي في حد الحال:(هي جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما)[51] وقال كذلك شارحا كلام ابن الحاجب حين قال في حد النعت بأنه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا:(قوله: مطلقا قصد به إخراج الحال في نحو قولك: ضربت زيدا مجردا، فإن مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب)[52] فالحال من خلال ما سبق نجدها تأتي مقارنة لما تعلقت به في الزمن، تقول: دخل الطالب ضاحكا. فزمن الضحك هو زمن الدخول بخلاف الصفة.

– أن الصفة يجوز فيها القطع – بخلاف الحال – إذا كان الموصوف معلوما بدونها، رفعا بتقدير هو، ونصبا بتقدير أعني أو أمدح أو أذم. تقول: الحمد لله الحميد. أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو[53] ومجمل القول هنا ما ذكره صاحب خزانة الأدب حين قال: (قال النحويون: إذا قلت مررت بزيد الكريم ، وأنت تريد أن تخلص زيدا

من غيره فالخفض هو الكلام، حتى يعرف زيدا الكريم من زيد غير الكريم. وإذا أردت المدح والثناء، فإن شئت نصبت وإن شئت رفعت: وجاءني قومك المطعمين في المحل والمغيثون في الشدائد، على معنى: اذكر المطعمين وهم المغيثون)[54]

– أن الحال إن كان المتعلق بها فعلا متصرفا فإنه يجوز تقديمها فتقول: جاء زيد ضاحكا وضاحكا جاء زيد. ولا يجوز ذلك في الصفة باعتبارها من التوابع، لأنها تجري مجرى الصلة في الإيضاح، والصلة لا تتقدم الموصول. ولذا فإن صفة النكرة إذا قدمت نصبت على الحال نحو: جاء ضاحكا رجل، بعد أن كان الوجه: جاء رجل ضاحك على الصفة[55]

– أنه يجوز في الحال أن تجمع فتكون من الفاعل والمفعول معا إذا اتفقت. فإذا قلت: ضربت قائما زيدا قائما، أمكنك أن تقول: ضربت زيدا قائمين. ومن قول الشاعر:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

ف (فردين) حال من الفاعل والمفعول، أي أنا فرد وأنت فرد[56] في حين أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب كالفاعل والمفعول.

– أنه يشترط في الحال التنكير، لأنها في الأصل كما ذكرنا خبر ثان، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة[57] ويستثنى من ذلك ما ورد منها معرفة سماعا كما مثلنا مما لا يقاس عليه. في حين أن الصفة تكون من حيث التعريف والتنكير بحسب موصوفها.

– أن الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة[58] تقول في الحال: مررت به قائما. ومنه قوله تعالى: (فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ) المدثر49 في حين أن ذلك غير ممكن في الصفة. وفي هذا يقول ابن يعيش: (فأما المضمرات فلا توصف، وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك عن الوصف)[59]

– يتكرر على ألسنة النحاة أن كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا. ذلك أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو: هذا رجل سيكتب أو سيضرب. ولا يجوز أن يقع حالا[60] لأنه لا يدل على الحال، إذ الحال سميت كذلك لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال[61].

الهوامش :

[1] – أبو البقاء الكفوي: الكليات. تح : عدنان درويش ومحمد المصري . مؤسسة الرسالة ط2. 1998 ص 375.

[2] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها.عالم الكتب ط3. 1998 .ص 198.

[3] – عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز.تح: د.ياسين الأيوبي . المكتبة العصرية بيروت 2002. ص 132، 133.

[4] – مصطفى جطل: فصول من النحو. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحلب 1982. ص 118

[5] – رضي الدين الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب. تح: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية ط1. 1998. 50/2

[6] – عباس حسن: النحو الوافي. دار المعارف. ط9 دت. 404/2

[7] – أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل. تح: د.إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ط1. 2001 17/2.

[8] – أبو البركات الأنباري: أسرار العربية. تح : فخر صالح قدارة. دار الجيل بيروت ط1. 1995. ص 178، 179

[9] – شرح كافية ابن الحاجب 5/2

[10] – شرح المفصل 18/2، شرح كافية ابن الحاجب 55/2، النحو الوافي 349/3.

[11] – مصطفى غلاييني: جامع الدروس العربية. المكتبة العصرية .صيدا بيروت ط25. 1991. 88/3، 89

[12] – شرح كافية ابن الحاجب 70/2.

[13] – مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق. دار الرائد العربي. لبنان ط2 1986. ص111.

[14] – فصول من النحو 121

[15] – جامع الدروس العربية 101/3

[16] – شرح كافية ابن الحاجب 77/2

[17] – شرح المفصل 27/2

[18] – شرح المفصل 26/2

[19] – شرح كافية ابن الحاجب 77/2

[20] – دلائل الإعجاز 231

[21] – دلائل الإعجاز 231

[22] – عبد الجبار توامي: القرائن المعنوية في النحو العربي (ر س دكتوراه جامعة الجزائر 1994) ص 141

[23] – شرح كافية ابن الحاجب 53/2، 54.

[24] – شرح المفصل 10/2

[25] – شرح المفصل 34/2.

[26] – في النحو العربي قواعد وتطبيق 114

[27] – جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب. تح: حنا الفاخوري. ط1 1991. 729/2

[28] – أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط. دار إحياء التراث العربي ط2 1990 . 318/4

[29] – القرائن المعنوية في النحو العربي 159

[30] – المختار أحمد ديره: دراسة في النحو الكوفي. دار قتيبة ط1 1991. ص233

[31] – شرح المفصل 232/2

[32] – أبو الفتح عثمان بن جني: اللمع في العربية. تح: حسين محمد محمد شرف. دار العلوم ط1. 1979 .ص 167.

[33] – شرح المفصل 232/2.

[34] – شرح المفصل 233/2. شرح كافية ابن الحاجب 314/2.

[35] – أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو. تح: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ط3. 1996. ص 23/2.

[36] – أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص. تح: محمد علي النجار. المكتبة العلمية د ت. ص 366/2.

[37] – دلائل الإعجاز 89.

[38] – اللمع في العربية 167.

[39] – القرائن المعنوية في النحو العربي 161.

[40] – النحو الوافي 441/3

[41] – شرح المفصل 244/2.

[42] – النحو الوافي 441/3.

[43] – في النحو العربي قواعد وتطبيق 188.

[44] – أبو هلال العسكري: الفروق. تح: أحمد سليم الحمصي. دار جروس ط1 1994. ص33. الأصول في النحو 214/1.

[45] – أبو العباس المبرد: المقتضب. تح: حسن حمد .دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1. 1999. ص531/2.

[46] – المقتضب 531/2.

[47] – دلائل الإعجاز 132، 133.

[48] – شرح المفصل 07/2.

[49] – جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو. تح: عبد القادر الفاضلي . المكتبة العصرية ط1. 1999. ص245/2.

[50] – عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر في النحو. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية ط1. 1992 ص 181، 182.

[51] – شرح كافية ابن الحاجب 50/2.

[52] – شرح كافية ابن الحاجب 313/2.

[53] – جمال الدين بن هشام: شرح قطر الندى. تح: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط1. 1996 ص 270.

[54] – عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب. تح: محمد نبيل طريفي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1. 1998 ص43/5.

[55] – شرح المفصل 20/2.

[56] – شرح المفصل 05/2.

[57] – شرح المفصل 17/2.

[58] – الأشباه والنظائر في النحو 245/2.

[59] – شرح المفصل 247/2.

[60] – شرح المفصل 29/2. الأشباه والنظائر في النحو 97/2. الكليات 998.

[61] – الأصول في النحو 213/1.